

## سنة ١٩١٢

الحرب الطرابلسية . موقف مصر منها . البرنس فيؤاد . تدخل الخديو .  
محادثة مع سفير إنجلترا بالاستانة . الخديو والحزب الوطني المؤامرة على حياة  
الخديو وكفشنر ومحمد سعيد . اتهام محمد فريد بك للخديو . محاكمة الشيخ جابوش .  
استقالة سعد باشا وقضيته مع اسماعيل أباظة باشا . كفشنر في مصر . تعلية  
خزانه أسوان . بيني وبين الشيخ علي يوسف . أعمال في ديوانه الأوقاف .

الحرب الطرابلسية . منذ زمن كانت إيطاليا تفكر في استعمار طرابلس عند  
سنوح الفرصة، فلما أرسلت الدولة العلية بعض النقالات العسكرية إلى طرابلس أسرع  
إيطاليا بإرسال إنذار نهائي بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١١ هذا نصه (\*) :

ما انفكت الحكومة الإيطالية منذ سنين تذكر الباب العالي بضرورة وضع حد  
لتسوء النظام وإهمال الحكومة العثمانية في طرابلس وبنغازي، وبوجوب تمتيع هذه البلاد  
بما تتمتع به سائر أقسام إفريقيا الشمالية وهذا التغيير ( المشار إليه من حيث تأييد الأمن  
وترقية البلاد ) الذي يقتضيه التمدن يجعل المصالح الحيوية بحسب ما تستلزمه مصلحة  
إيطاليا من أول درجة بالنظر لقصر المسافة الفاصلة بين تلك البلاد وشواطئ إيطاليا .

وبالرغم من حسن مسلك الحكومة الإيطالية التي كانت دائماً موالية وعاضدة  
لتركيّا في كثير من المسائل السياسية في العهد الأخير وبالرغم من اعتدالها وصبرها  
حتى الآن، كانت الحكومة العثمانية تجهل رغباتها في طرابلس، وليس ذلك فقط بل إن جميع  
مشروعات الطليان في تلك الأصقاع كانت تصادف دائماً مقاومة مطردة لا تحتمل .

(\*) ولو أن الحرب الطرابلسية بدأت في آخر سبتمبر من السنة الماضية إلا أننا فضلنا وضعها في هذه  
الأسبعة حتى يسهل على القراء الاطاحة بباقي الحوادث التي حصلت فيها .

فالحكومة السلطانية التي كانت حتى الآن تبدي عدام دائماً نحو الحركة الإيطالية الشرعية في طرابلس وبنغازي، وما زالت كذلك حتى الساعة الحادية عشرة (يعني حتى الساعة).

اقترحت على الحكومة الملكية (الطليانية) أن تفاهم معها وأعلنت أنها ميالة أن تمنح أي امتياز اقتصادي يتفق مع المعاهدات النافذة ومع شرف تركيا الأعلى ومصالحها، ولكن الحكومة الملكية لا تشعر الآن بأنها في أحوال موافقة للدخول في المفاوضة بهذا الموضوع، المفاوضة التي برهن الاختبار الماضي على عدم نفعها وهي لا تشتمل على ضمان للمستقبل ولا تكون إلا سبباً للاحتكاك والنزاع.

ومن جهة أخرى فقد وردت الأخبار إلى الحكومة الملكية من قسليها في طرابلس وبنغازي تفيد أن الحالة هناك خطيرة جداً بسبب التحريض العام ضد الرعايا الطليان، التحريض الذي زاده الضباط وسائر موظفي الحكومة؛ فهذا التهييج خطر شديد ليس على الطليان فقط بل على سائر الأجانب على اختلاف جنسياتهم. ولما أصبحوا قلقين على حياتهم شرعوا يهجرون البلاد بلا إبطاء، ووصول النقالات العسكرية العثمانية إلى طرابلس زاد الحالة خطراً وخرجاً مع أن الحكومة الملكية نهت الحكومة العثمانية إلى نتائج السيئة من قبل. ولهذا تضطر الحكومة الملكية أن تتخذ الاحتياطات اللازمة دفعاً للخطر الناجم منه.

ولما وجدت الحكومة الإيطالية نفسها مضطرة إلى الحرص على شرفها ومصالحها قررت أن تحتل طرابلس وبنغازي احتلالاً عسكرياً. هذا هو الحل الوحيد الذي تعول عليه إيطاليا، والحكومة الملكية تنتظر أن الحكومة السلطانية تصدر أوامرها حتى لا تصادف إيطاليا في الاحتلال معارضة من رجال الحكومة العثمانية، وألا تجد صعوبة في إنفاذ ما تريد إنفاذه، وبعد ذلك تتفق الحكومتان على تقرير الحالة اللازمة التي تلي ذلك الاحتلال.

وقد صدرت الأوامر للسفير الإيطالي في الاستانة أن يلتمس جواباً عاجلاً في هذه المسألة من الحكومة العثمانية في ٢٤ ساعة منذ تسليمه هذا البلاغ حتى إذا لم تجاوب عليه كانت الحكومة الإيطالية مضطرة أن تنفذ المشروعات المدبرة لضمان الاحتلال. ونرجو أن يبلغ جواب الباب العالي المنتظر في ٢٤ ساعة لنا عن يد السفير

العثماني في رومه.

الامضاء  
سان جوليانو

جواب الباب العالي على إنذار إيطاليا : تعرف السفارة الملكية كل المعرفة الظروف التي لم تسمح لطرابلس وبنغازى بأن تتقدم التقدم الموموق . ودرس المسألة بنزاهة عن الأغراض يكنى في الحقيقة لأن يثبت أن الحكومة الدستورية العثمانية لا يجوز اتهامها بحالة هي نتيجة الحكم الماضى . فإذا ظهر ذلك وعدنا إلى تاريخ حوادث السنين الثلاث التي مرت ، يعجز الباب العالي أن يجد ظرفاً واحداً مفرداً ظهر فيه بمظهر العدوان للمشروعات الطليانية في طرابلس الغرب وبنغازى ، بل إنه يجد عكس ذلك أى إن إيطاليا كانت تساعد بمالها ونشاطها الصناعى على إنهاء ذلك الشطر من السلطنة اقتصادياً .

وتعتقد الحكومة السلطانية أنها أظهرت دائماً ميلاً حسناً إلى كل مقترحات كانت تقدم لها بهذا المعنى ، بل إنها درست وحلت ودياً كل طلب طلبته السفارة الملكية . ولا حاجة بنا إلى أن نزيد أنها كانت بذلك تنقاد دائماً لأرادتها في أن تحفظ صلات الصداقة والثقة مع حكومة إيطاليا وفي أن تنميتها . وهذه الإرادة الحسنة هي التي دفعتها مؤخراً إلى أن تقترح على السفارة الملكية اتفاقاً يكون أساسه الامتيازات الاقتصادية التي تفتح مجالاً واسعاً للنشاط الطليانى في تلك الأقاليم ، على شرط أن يكون حد تلك الامتيازات كرامة السلطنة ومراققتها والمعاهدات النافذة .

بهذا برهنت الحكومة العثمانية على ميولها السلمية دون أن يغيب عنها حفظ العهود التي تربطها بالدول الأخرى ، تلك العهود التي لا يمكن أن يسقط شرط منها بإرادة فريق من المتعاقدين .

أما ما يختص بالنظام والأمن في طرابلس وبنغازى فإن الحكومة العثمانية القادرة جيداً على تقويم الحالة لا يمكنها إلا أن تؤكد كما فعلت سابقاً أنه لا يوجد أقل سبب داع للخوف على الطليان والأجانب النازلين هناك .

ففي تلك الأقاليم لا يوجد اضطراب ولا تهيج ، ومهمة الضباط وغيرهم من موظفي الحكومة ضبط الأمن وهم يقومون بمهمتهم خير قيام .

أما وصول النقالات العسكرية العثمانية إلى طرابلس ، المتمسكة به السفارة لأنها تتوقع منه نتائج خطيرة ، فجواب الباب العالي عليه أنه لم يرسل سوى نقالة واحدة سافرت قبل وصول مذكرة ٢٦ سبتمبر بيضعة أيام ، وزد على هذا أن تلك النقالة لا تحمل جنوداً فلا يمكن أن يكون لوصولها تأثير على أفكار الأهالي غير تأثير الهدوء .

فاذا تبين ذلك لا يبقى إلا عدم وجود الضمانة التي تضمن للحكومة الطليانية توسع مصالحها الاقتصادية في طرابلس وبنغازى، فاذا كانت الحكومة الملكية لا تعتمد إلى عمل خطير كالاحتلال العسكرى فان الباب العالى عاقد النية على إزالة هذا الخلاف والحكومة السلطانية تطلب من الحكومة الملكية أن تبين لها نوع الضمانات المطلوبة، فهى توافق عليها إذا لم تمس الاملاك، وهى تتعهد ألا تغير شيئاً من الحالة الحاضرة أثناء المفاوضات، من حيث الهيئة العسكرية في طرابلس وبنغازى، ولها الأمل أن الحكومة الملكية توافق الباب العالى على أمياله الحسنة.

الاستانة في ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١١

استغاثة السلطان بملوك أوروبا : وقد استغاث السلطان بملوك أوروبا ، فرد ملك الانجليز معرباً عن أسفه لعدم استطاعته التدخل ، وأجاب امبراطور ألمانيا بأنه أصدر تعليمات لسفيره ليتوسط في الأمر ؛ ولكن انفراد ألمانيا جعل وساطتها غير مجدية .

**موقف مصر منها .** وقد كانت موقف مصر الرسمي من هذه الحرب هو موقف الحياد حسب إشارة انجلترا ، وقد أبدل بالمأمورين المصريين في الحدود الغربية انجليز ، ومنع أهالى المغرب من الدخول للأراضى المصرية ، وأعدت الزوارق التابعة لمصلحة خفر السواحل لمراقبة الحدود الغربية والشرقية حتى قطعت التجارة الطرابلسية المصرية وردت كل قافلة تجارية آتية من تلك البلاد .

أما موقف الشعب المصرى فكان موقف المعاضد لتركيا فشككت اللجان بكثير من أنحاء البلاد لجمع التبرعات للدولة العلية ، ففي ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١ شكلت لجنة عليا برئاسة الأمير عمر طوسن ، وبلغت قائمة التبرعات الأولى ١٦٩٢ جنيهاً والثانية ٣١٣٧ جنيهاً ثم توالى التبرعات من جميع النواحي حتى بلغت في أول يناير مبلغ ٨٥٤٦٨ جنيهاً ، أخذت تزداد كل يوم .

وتألفت جمعية الهلال الأحمر برئاسة الشيخ على يوسف وقررت تأليف عدة مستشفيات ميدان ، وسافرت البعثة الأولى يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩١١ ، كما سافرت ثلاث بعثات يوم ١٤ ديسمبر ، وتوالى البعثات الطبية .

وفي ١٨ يناير سنة ١٩١٢ أعدت سوق خيرية في حديقة الأزبكية لقبول تبرعات المتبرعين للهلال الأحمر تحت رعاية دولة الوالدة ، وضربت عليها السراقات والزينات

البديعة وعرضت في السوق معروضات من بعض المحال التجارية وخصصت أرباحها للجمعية . وقد توالى التبرعات بالحلى والجواهر والأواني الفضية والذهبية من أميرات البيت الخديوى وحرم الكبراء والعظماء وسواهن .

مظاهرات الأهالى : وقد كان الشعور لدى الأهالى بالغاً حد الانتباه لكل حركات الحرب وتفصيلاتها ، ووردت الأنباء مبدئياً بانتصار الأتراك ، فقامت مظاهرة ابتهاج في الاسكندرية ، فمع ذلك على الجالية الايطالية فيها فاشتكت مع المتظاهرين وأطلق بعضهم عيارات نارية أصابت المصريين وانتهى الحادث قبل استفحاله .

مجهودات عزيز المصرى بك والأستاذ عبد الرحمن عزام : وقد اشترك في هذه الحرب من المصريين عزيز المصرى بك ، وكان قائداً في بنغازى ، والأستاذ عبد الرحمن عزام ، وكانت لهما جهود كبيرة في تأليف الجيوش والجهاد .

كتشنر وسياسته مع المصريين : في أوائل هذه الحرب ذهب وفد من كبار المسلمين إلى اللورد كتشنر وطلبوا منه إرسال بعض أورط من الجيش المصرى لمساعدة الأتراك ، فأجابهم قائلاً : هذه فكرة صائبة ولكن لما كان من الصعب أن نجد جنوداً آخرين ليحلوا محل الجنود المطلوب سفرهم ، فاني سأضطر في هذه الحالة لأن أطلب من حكومتى أن ترسل لمصر جنوداً من الانجليز ، فانصرف الوفد دون إلحاح .

وفي ذات يوم ذهب أيضاً جماعة من الضباط المصريين وطلبوا منه السماح لهم بالتطوع في الجيش التركى ، فقال لهم : لا أرى مانعاً من إجابة هذا الطلب ، ولكنى أقول لكم مقدماً بأنكم إذا سافرتهم فمن الضرورى ملء مرا كركم في الجيش بصغار الضباط فعند عودتكم تجدون أنفسكم بطبيعة الحال في كشف الاستبداد .

وجاء أيضاً وفد من مشايخ العربان واستأذنوه في جمع المتطوعين لكي ينضموا إلى الجيش التركى ، فقال لهم إنه يهتهم على ما أظهروه من الشجاعة والبرسالة بتقديم هذا الطلب ، ولكن من الحرام أن تفقد مصر رجالاً مثلهم ذوى شجاعة وبرسالة فان حكومة مصر ستضطر عند عودتهم أن تطبق عليهم قانون القرعة العسكرية المعافين منه إلى الآن ، وبعد المشاورة انصرفوا من عنده ولم يرجعوا إليه مرة ثانية ، وبذلك تخلص اللورد من إجابة هذه الطلبات تخلصاً من مسئولية حياذ مصر .

جيوش السنوسى : وفي ١٤ يناير جاءت الأنباء بأن السيد احمد الشريف السنوسى



وإخوته يؤلفون الجيوش إلى ميدان القتال تحت قيادتهم الشخصية ، وقد نشروا الدعوة لكافة مشايخ القبائل والزوايا والمجاهدين ، وفي أول أبريل وصل السنوسي بجيشه إلى جغبوب .

**الفرنسي فواو .** راجت إشاعات عن البرنس فواد باشا في المسألة الطرابلسية تلخص في أن ملك إيطاليا وعده بامارة طرابلس بعد احتلالها ، وأنه بسبب هذا الوعد عمل على التقريب بين سمو الخديو وجمالة ملك إيطاليا ، فتمت زيارة الخديو لإيطاليا في العام الماضي يرافقه البرنس ؛ وقد رددت هذه الاشاعات بعض الصحف الفرنسية والألمانية فأرسل البرنس تكذيبات لها نشرت في ١٠ يناير سنة ١٩١٢ .

**تذبذب الخديو .** وقد سهل الخديو في أول الأمر إرسال الاعانات والبعثات ومنها ما كان يحمل مدافع مضككة وسلاحاً وذخيرة ومؤونة بعد أن أرسل رشدي باشا إلى كتشنر للتفاهم معه قبل منح التسهيلات اللازمة بدون مسئولية عليه أو على حكومته . ولما توالى انتصارات الإيطاليين في طرابلس في الأشهر الأخيرة من الحرب ، وتغير موقف الخديو ، عاد فطلب من كتشنر بواسطة حسين رشدي باشا وقف المساعدات ، فامتنع عن اتخاذ خطة صريحة بذلك بعد ما سمح بارسالها أولاً ، وانتهى الأمر بأن يقال إن البعوث الأخيرة ضلت الطريق وقد تمتعت بعوث الهلال الأحمر العائدة من الدخول بالمرضى .

**عبد الحميد بك شديد ومهمته (\*) :** وأرسل الخديو عبد الحميد بك شديد للسيد ادريس السنوسي ليغريه بالاتفاق مع إيطاليا حسماً للحرب على أن يسعى الخديو في الحصول له على امتياز من إيطاليا وتنصيبه رئيساً على السنوسيين بدلاً من عمه الشيخ أحمد السنوسي الكبير ؛ وفي نظير ذلك يتحصل سموه على وعد بمبيع سكة حديد مريوط لأحد بنوك إيطاليا بثمن يرضيه . ولكن المساعي التي كان عباس ي بذل الجهد فيها للوصول إلى ذلك قد فشلت ، لأن كتشنر ضربها ضربة قاضية .

**الخديو والحزب الوطني .** منذ عامين والجفاء يشتدين الخديو والحزب الوطني ، وقد ورد شيء من ذلك في مذكراتي في السنين الماضية . وفي ١٩ يناير من هذا العام أقيمت حفلة لرعاية الأطفال بدار الأوبرا تحت

(\*) وقد طلبت من عبد الحميد بك شديد بعض تفصيلات عن مهمته ولكنه اعتذر بمرضه .

رعاية سمو الخديو وحضرها مندوب من قبل سموه ، وقد حدث عند دخول المندوب وعزف الموسيقى بالنشيد الخديوى أن وقف جميع الحاضرين حسب المعتاد ماعدا محمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى ، مما استرعى أنظار الحاضرين جميعاً .

ولما كانت هذه هى الحادثة الأولى من نوعها ، فتناقلتها الألسن والصحف ، وكانت لها ضجة فى داخل السراى .

وقد خاطب حسين رشدى باشا فريد بك فى هذا الشأن فأجابه بأن ليس هناك قانون يحتم عليه الوقوف .

وكانت هذه الظاهرة بمثابة إعلان حرب عدائية على الخديو ، والخروج على الاحترام اللائق به .

الحض على كراهة الحكومة : وفى ٢٦ مارس اجتمعت الجمعية العمومية للحزب الوطنى فألقى محمد فريد بك خطبة نارية ، اعتبرتها النيابة حضاً على كراهة الحكومة ، فأخذت فى محاكمته .

وقد كان سعد زغلول باشا ناظراً للحقانية فلم يؤخذ رأيه فى هذه المحاكمة فاستقال من النظارة ( كما سيجى ذلك بالتفصيل ) .

وفى يوم ٣٠ أبريل نظرت القضية أمام محكمة الجنايات متهماً فيها محمد فريد بك بالحض على كراهة الحكومة والدعوة للثورة ولم يكن حاضراً ، وعلى اسماعيل حافظ مدير العلم ، وعلى فهمى كامل الخارس القضاى لجريدة اللواء لنشر الخطبة فى جريدتهما . وقد مثل النيابة محمد زكى الابراشى افندى ، وترافع عن المتهم الثانى عبد العزيز فهمى بك وعن الثالث محمود ابو النصر بك . وحكمت المحكمة بالحبس سنة مع الشغل على فريد بك وبالحبس البسيط ثلاثة أشهر على كل من الثانى والثالث .

المؤامرة على الخديو وكنتشنر ومحمد سعيد : وفى أول أغسطس قبض البوليس على ثلاثة شبان وهم محمد عبد السلام وإمام واكد ومحمود طاهر العربى بتهمة المؤامرة على حياة الخديو وكنتشنر ومحمد سعيد ، وقد كان تدبير القبض عليهم من فليدس مأمور إدارة الضبط بالقاهرة .

ونظرت القضية فى ١١ أغسطس وحضر للدفاع عن المتهمين ابراهيم الهلباوى بك ومصطفى الشوربجى افندى وعبد الوهاب افندى البرعى .

وكانت الجلسة برئاسة على ذى الفقار باشا وعضوية احمد موسى بك ومحمد توفيق رفعت بك .

وتولى الاتهام عبد الخالق ثروت باشا النائب العام ؛ وقد أنكر المتهمون التهمة الموجهة إليهم .

وفي ١٢ أغسطس أصدرت المحكمة حكمها بالسجن مع الأشغال الشاقة ١٥ سنة على إمام واكد ، وبالسجن مع الشغل ١٥ سنة كذلك على محمود طاهر العربي ومحمد عبد السلام .

**اتهام فريد بك للخديو :** في يوم ٢٠ أغسطس نشر محمد فريد بك في جريدة السيكل الفرنسية مقالا يتهم فيه الخديو بالعمل ضد عرش الخلافة وضد كيان الدولة بالاتفاق مع انجلترا نظير اعترافه بالحماية سراً .

وأن الغرض من هذه المساعي ضم برقة وسوريا وبلاد العرب لمصر وتنصيب عباس خليفة عليها خاضعاً للانجليز ، وأنه يستعين بعلباء الازهر وبعض مشايخ الزوايا والتكايا ويرسلهم برسائل خاصة إلى اليمن والعسير ليثبوا روح العصيان .  
ولكى يتسنى تثقيف رسل تتوفر فيهم الكفاءة لنشر هذه الدعوة ، كلف الشيخ محمد رشيد رضا بتأسيس مدرسة خاصة في القاهرة باسم مدرسة الدعوة والارشاد ، ولهذه المدرسة فرع في باريس باسم جمعية تنشيط العلوم العربية تحت رئاسة طالب ينفق عليه الخديو .

وقد ندب الشيخ رشيد رضا عقب تنظيم المدرسة من لدن رؤسائه ( الخديو وأنصاره ) للذهاب إلى الهند لحضور مؤتمر إسلامي في لكناو ، لينصح المسلمين بالخضوع للانجليز ويطري الخديو وحكومته في مصر ، ويمنع الاكتابات للعثمانيين في طرابلس قفشل في مهمته (\*) .

ثم إن مصلحة المخابرات التابعة لنظارة الخريسة المصرية تبث جواسيسها في سوريا لنشر هذه الفكرة وأكثر رسلها من السوريين .

(\*) مع اتصالي الشديد بالسراي وما يدور فيها فاقى لم أسمع عن هذه التديرات التي ذكرها محمد فريد بك خاصة بسعي الخديو للخلافة تحت الحماية الانجليزية أما فيما يخص بمدرسة الدعوة والارشاد فاقى أعلم أنها أنشئت لغاية سامية جذتها وساعدتها وهي الدعوة الدينية الخالصة وقد تخرج فيها بعض نوابغ المسلمين ومنهم السيد محمد الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الاسلامي الأعلى .



وقد أعقب فريد بك هذه المقالة بمقالين آخرين في ٥ و ١٠ سبتمبر فيهما تؤكد وتفصيل لما ورد بالمقالة الأولى ، وختمها بقوله :

« وقد رغبت في نشر هذه البيانات لأماطة اللثام عن هذه الدسائس أمام العالم المتمدنين ، ولأحذر الدول ذات الشأن من الأعمال التي يقوم بها عباس الثاني إرضاء لطمع شخصي يحاول به أن يززع توازن العالم بوضع الخلافة في يد إنجلترا ، فيجب على فرنسا هذه الدولة ذات المستعمرات الإسلامية الكثيرة أن تراقب الحالة عن كثب . » وبعد ظهور هذه المقالات أخذ بعض أعضاء الحزب الوطني - بمساعي الخديو وتأثيره - يطلبون عزل محمد فريد بك من رئاسة الحزب ، وطلبوا انعقاد اللجنة الإدارية للحزب لمحاكمته ، فعارض في هذا على فهمي كامل بك .

وأخيراً عقدت اللجنة وقررت استنكار مقالات فريد بك ، ولكن لم ينشر هذا القرار في الصحف ؛ فاستقال بعض الأعضاء ومنهم على المنزلاوي بك ومحمود فهمي سكرتير الحزب .

وفي ٢٠ سبتمبر نشرت « الأهرام » بريقة أرسلها فريد بك لعلي فهمي كامل بك وكيل الحزب باستقالته لاضطراره للبقاء خارج القطر ، وطلب أن تعرض الاستقالة على الجمعية العمومية للحزب دون غيرها ؛ وذلك نظراً لما بلغه عن مساعي الخديو مع أعضاء اللجنة الإدارية .

**محاكمة الشيخ جاويش .** وفي يوم ٢٤ أغسطس ضبط بوليس جمر ك الاسكندرية مع الشاب « احمد مختار » القادم من الاستانة حقيبة بها منشورات ثورية مطبوعة في مطبعة الهلال العثماني التي يصدرها الشيخ عبد العزيز جاويش ، تتضمن قدحا شديداً في الخديو ، ودعوة لتأسيس الجمعيات السرية للفتك والاغتيال .

وظهرت في الوقت نفسه منشورات ثورية في الاسكندرية وطنطا .

وتكررت المقالات المثيرة في اللواء والعلم فصدر أمران بإغلاقهما : الأول يوم ٣١ أغسطس والثاني يوم ٧ نوفمبر ، بعد إنذارهما مرتين .

وقد قبض في الاستانة على الشيخ جاويش وأحضر للاسكندرية يوم ٨ منه . فكتب فريد بك في جريدة السيكل ينتقد حكومة الاستانة لتسليمها رجلاً متهماً بتهمة سياسية لحصومه ، مخالفة في ذلك جميع التقاليد الدولية .

وقد حوكم الشيخ جاويش وحفظت القضية بالنسبة له في ١٩ أكتوبر لعدم كفاية الأدلة .

استقالة سعد باشا : في أواخر يناير من هذا العام جرى حديث بين سعد باشا ناظر الحقانية ومندوب جريدة الأخبار نفي فيه الإشاعات التي تناقلتها الصحف عن قرب استقالته من الحقانية .

ولكن في أول أبريل ، بعد الشروع في محاكمة محمد بك فريد بتهمة تخريضه على كراهة الحكومة ، دون استشارة سعد باشا ، قدم استقالته للخديو مبنية على أنه لم يوفق لرضا سموه في الظروف الحاضرة .

وقد قبلت الاستقالة ، وصدر الأمر لحسين رشدي باشا بالقيام بعمله ، ثم عين نهائياً يوم ١٤ منه .

وفي ٦ أبريل نشر مقال بالآهرام بتوقيع د عارف ، جاء فيه :  
« إن سعد باشا من مدة قريبة كان يقول : « إني لم أفكر وإن أفكر في الاستقالة مادمت قائماً بواجباتي نحو أمتي وبلادى . »

ثم قال إن بعض الناس يقولون عن سعد باشا إنه متصلب خشن والقضاء في حاجة لتصلبه وخشوته . أما أنا فأقرر أنه إذا كان صلباً خشناً فهو كذلك من لين ، يميل عند الضرورة للخضوع والتسليم ، بدليل تصميمه على عدم الاستقالة ، ثم استقالته الآن .

ثم أخذ يتكلم عن سبب استقالته ، وبعد أن وجه عدة غمزات شديدة لسعد باشا في أخلاقه قال :

« إن بعض أخصائه ذكر أن سعادته روى في مقام من المقامات العالية عبارة تمس بأمانته وكرامة رجل من كبار موظفي الحكومة ، وكان يعتقد أنه إنما يخدم أمته وبلاده بما روى ، ولكنه يظهر أن الدهر لم يسعد سعد باشا في هذه الدفعة حيث جنى عليه اجتهاده ، وتبادر إلى الأذهان أن سعادته يريد بهذا العمل إيقاع النفرة بين مقامين من قادة الأمة ، ومن مصلحة البلاد تمكين عرا الوفاق وحسن التفاهم بينهما ، فتربت على ذلك مطالبة سعد باشا بأثبات ما صدر عنه في هذا الشأن ، ولكنه عجز ؛ وسرعان ما تزعزعت الثقة في مروياته من نفس السلطة الفعلية . أما السلطة الشرعية فيقال إنها

قد ازدادت اقتناعاً بأن ساعة استقالة سعد باشا إذا لم تكن قد حانت من زمن فانها قد حانت . .

ثم ذكر أن سعد باشا لم يرد الاستقالة وقتذاك ، وانتظر أن تأتي فرصة أخرى ليخرج بمناسبة شريفة .

وأنه ، وقد فقد السلطة الفعلية ، أراد التقرب للسلطة الشرعية ، ووسط بعض أصحاب العائلة الخديوية ، فلم تنتج الوساطة ، وأخيراً قدم استقالته .

وذكر أن سعادته سلم صورة الاستقالة لمستشار الحقانية لتسليمها لكتشنر مشفوعة بعبارات مفادها : « لقد ضحيتُموني لإرضاء الجناب الخديوي ، وأن اللورد رد على ذلك شفويّاً بأنه قد علم بقبول الاستقالة ، وأنه ينظر إلى هذا القبول بعين الارتياح ، وإنه إن كان قد ضحاه كما يقول فما عمل هذا إلا إرضاء للصالح العام .

وبعد ذلك أخذ يشرح أسباب تولية سعد النظارة في عهد كرومر فذكر أن اللورد أراد بها تقوية مركزه بعد حادثة دنشواي ، لما كان مشهوراً عن معارضة سعد للحكومة والسياسة الانجليزية ، فكان تعيينه إرضاء للوطنيين ، وثناؤه على الانجليز وسيلة لتقوية مركز المعتمد في إنجلترا .

ثم دارت الأيام واتفقت السلطان فلم يبق ما يدعو لخدمات سعد باشا ، فهو قد دخل النظارة للشقاق والنزاع وتركها للوافق والسلام .

وقد أرسل سعد باشا من مسجد وصيف برقية للصحف نفي فيها ما جاء بمقال عارف ، وخصوصاً ما يتعلق بالالتجاء إلى أحد أصحاب العائلة الخديوية ، وبارساله الاستقالة إلى كتشنر .

وذكر أنه مستعد لإظهار الحقيقة في ذلك كله إذا كشف العارف عن اسمه ، وصرح بأنه مأذون في نشر ما رواه لأن بيان الحقيقة يستلزم إفشاء أسرار يقضى الواجب يكتمانها إلا إذا أذن أصحاب الشأن صراحة أو ضمناً بإفشافها .

وبعد ذلك أخذت الصحف تحوز حول هذا الموضوع وتملأ كثيراً من أعمدتها بالمناقشة والردود .

وفي ١١ أبريل نشرت « الأهرام » أن « عارف » فوض إليها نشر اسمه إذا طلبته إحدى المحاكم الأهلية أو المختلطة أو نيابة إحداهما ، وأنها أبلغت سعد باشا ذلك .

وفي ١٢ منه نشرت مقالة أخرى لعارف فيها غمز شديد لسعد باشا وتوكيد لما ورد في المقال الأول وتفصيل لحوادثه ، وقال : « إن البرقية التي نشرت باسم سعد اخترعتها صحيفة « الجريدة » ولكنها أخطأت وأسأت لسعد بها ولم تحسن الدفاع عنه . »  
وفي ١٤ منه بدأ التحقيق في القضية وظهر اسم « العارف » وهو اسم عيل أباطة باشا وحضر عن المدعى المدنى ( سعد باشا ) ابراهيم بك الهلباوى ومحمد بك يوسف . وقد وجهت النيابة تهمة السب والقذف لأباطة باشا ، فطلب مهلة أسبوعين للإجابة ، لأن ما نسبته لسعد باشا خاص بعمله كوظف .

ثم طلب حضور سعد نفسه لأنه أعرف الناس بما يختص بشخصه وهناك أشياء قد يرى سعادته بعد المناقشة أن من المصلحة عدم الخوض فيها . وقد أجل التحقيق خمسة عشر يوماً .

وفي ٢٩ منه استؤنف التحقيق وصرح محاميا سعد للبتهم باثبات كل ما يريد إثباته ، وأن موكلهما لا يتمسك بالقانون ، الذى لا يبيع للطاعن فى أحد الأفراد كما هي صفة سعد الآن إثبات قذفه .

وكرر أباطة باشا طلب حضور سعد باشا فقرر محامياه أن سعادته لن يحضر ، ثم قدما توكلهما عنه فذكر أباطة باشا أنه قاصر ، ولم يحدد مهمة الوكيلين ، وامتنع عن الإجابة حتى يحرر توكيل مفصل ويثبت رسمياً أنه من المدعى المدنى .  
وقد اعتبر التحقيق منتبهاً بهذا .

وفي ٣٠ مايو عرضت القضية فى جلسة سرية وقد دعت للشهادة فقررت أن الخديو كان مستاء من سعد باشا منذ حادثة دقه المنضدة أمام سموه فى جلسة مجلس النظر عند نظر قانون مدرسة القضاء الشرعى ، وأن أباطة باشا كان مندفعاً فيما كتب بتأثير خصومته لسعد باشا واعتقاده أن ما كتبه قد يرتاح إليه الخديو .

كتبت فى مصر . فى يوم ٩ فبراير قرأت فى جريدة مورنج بوست كلمة عن اللورد كيتشر فى مصر جاء فيها :

« إنه يختلف كل الاختلاف عن اللورد كرومر والسير الدون جورست ، ويزيد فى مزاياه عن سلفيه أنه فاتح الخرطوم ، وقاهر المهدي ، والسردار السابق ، والعارف لكل من خدم فى الجيش المصرى ، والمعروف عند أخط الطبقات المصرية . »

« إنه يتكلم اللغة العربية كما يتكلمها ابن مصر، ويعرف كل مركز من مراكز الوجهين، ويلم بكل مسألة تقع في البلاد، ويذهب إلى كل مكان... »  
وقالت عن علاقاته بالحديو: « إنها حسنة وصريحة وكل منهما يعرف حدود صاحبه ونفوذه وكلاهما راض بما عنده... »

تدخله في جميع الشئون: وهذا الذي ذكرته الصحيفة الانجليزية عن اكتشاف صحيح في عمومه فإنه منذ أن عين معتمداً في مصر لم يفتأ يهتم بأبسط المسائل ويزور البلاد ويتحدث مع أهلها ويسمع اقتراحاتهم، كأنه الحاكم الشرعي في البلاد. وكانت استقبالاته من الحكام ومن ذوي الحاجات لا تدع مجالاً للشك في أنه قابض على كل السلطة في مصر؛ ومن أمثلة ذلك أن يطلب إليه أهالي أسبوط في إحدى الزيارات إنشاء مدرسة ثانوية، ويطلب أهالي فوة خطأ حديدياً بينها وبين دسوق... الخ.

كما أنه كان يبذل أشد الاهتمام لشئون الفلاحين فأنفذت بإشارته عدة مشروعات خاصة بهم كقانون خمسة الأقدنة، الذي حمى الفلاحين من أيدي المرائين الذين يعيشون في الأقاليم الفساده؛ وبذلك القانون أنقذ هؤلاء الفلاحين الذين يكونون أربعة أخماس تعداد القطر المصري.

وكذلك أنشأ ميدان صلاح الدين الأيوبي بالقلة ووسع ميدان باب الحديد وأنشأ كذلك صناديق للتوفير في القرى، وتكوين لجنة لبحث آفات القطن وانتقاء البذور، ومحاكم الأخطاط.

وقد ساعد تحت ضغط البقطة القومية على تقرير التدريس باللغة العربية في المدارس الثانوية من العام القادم.

وفي ١٨ مايو صدر تقريره الأول فابتدأه بالثناء على الحديو ونظاره للنجاح الذي حصلوا عليه في سبيل تحسين حالة الأهالي.

ثم ذكر أن الأمة المصرية أظهرت هدوءاً وإخلاصاً نحو الواجب والقانون والنظام في الحرب الطرابلسية الأخيرة. وذلك رغم إغراء صحف الحزب الوطني ورجاله الذين لا يحسبون حساباً للعواقب. وذكر أن مجلس الشورى قام بواجبه خير قيام وأنه يحسن توسيع سلطته واختصاصه.

وقال: « إن ارتقاء السواد الأعظم من القطر يتوقف على تحسين الزراعة وترقية

المعارف بينهم . وأن مصلحة الزراعة تعمل جهدها في تعليم الأهالي وإرشادهم ؛ واقترح التعليم نصف اليومى في القرى . ثم عمد إلى تفصيلات جزئية كثيرة في كل نواحي الأعمال نتيجة لتداخله فيها جميعا .

ومن الصراحة أن نقول إن الخديو عندما رأى تغفل نفوذ كتشنر في البلاد ، وأنه لم يبق له أية سلطة ، اعتكف في سراى القبة وامتنع عن التدخل في أمور البلاد ولم ينزل إلى سراى عابدين إلا للضرورة القصوى . ولم يرأس مجلس النظار إلا نادراً ، وترك العمل لكتشنر ومحمد سعيد ؛ وسرى كيف وثب من رقدته لاسترداد نفوذه .

تعلية خزانه أسوان . تمت تعلية خزان أسوان وتقرر افتتاحها يوم ٢٢ ديسمبر وقد حضرها الخديو ورجال الحاشية ، وسبقه النظار لاستقباله .

وفي الساعة الخامسة مساء وصلنا إلى الخزان فاستقبل سموه العظماء والكبراء والنظار واللورد كتشنر .

والقى ناظر الأشغال اسماعيل سرى باشا خطبة عن سياسة الري والحاجة لتعلية الخزان وفوائدها والنفقات التي احتاجها وهي نحو خمسة ملايين جنيه .

ثم ألقى الخديو كلمة عبر فيها عن سروره بهذا العمل وعنايته بسعادة مصر والعمل لمصافيه خير الأجيال القادمة .

وقام اللورد كتشنر فأبلغ الخديو رسالة من ملك إنجلترا جاء فيها :  
« أرغب إليكم في هذه الفرصة المباركة أن تعربوا للجناب العالي الخديوى عن تهنئتي القلبية لسموه بمناسبة انتهاء الأثر الجليل الذى يتصل به اسم عمى الدوق أوف كونوت (\*) »  
« وإذا كنت أوصل بنظرى مع الاهتمام الشديد بنجاح القطر المصرى فأتى أشاطر سموه الاعتبار باتمام ذلك الأثر الجليل . »

ثم تناول الخديو محرراً فضياً فحركة فافتتح الهاويس ومرت السفن بحية سموه .  
بينى وبين الشيخ على يوسف . قابلنى الشيخ على يوسف وأخبرنى أنه تحادث مع الخديو بشأن وقف عبد الرازق الوقائى بالإسكندرية الذى تحت نظر الأوقاف ، وأثبت لسموه أنه تابع لوقف أبى الأنوار السادات ، فأمر بأعداد الأمر الخديوى

(\*) حضر افتتاح الخزان ورأس الاحتفال .



بتحويل نظارة الوقف إليه وعرضه على سموه لتوقيعه عند المقابلة لصلاة الجمعة بالاسكندرية .

فأخذت في بحث المسألة ، وكلفت من يتحقق من الشواهد بمدافن السادات فثبت لي أن الاسم لمسميين ، وأن بين الواحد والآخر جيلا كاملا ، وليست هناك صلة بين وقف عبد الرازق الوفاي بالاسكندرية ، وعبد الرازق الوفاي التابع لأبي الانوار .

وفي يوم خميس مر على الشيخ وسألني مستبظاً إعداد الامر الحديوي ، فأخبرته بنتيجة الأبحاث التي قمت بها ولم يكن ينتظر — للصدقة التي بيني وبينه — أن أقف منه هذا الموقف ، ولذلك قام من عندي غاضباً .

وفي يوم الجمعة ذهبت لسراي رأس التين فوجدت هناك سعيد باشا وآخرين فسألني : « ماذا بينك وبين الشيخ علي والرجل حجته واضحة ظاهرة ، فأخبرته بالامر ، فقصص علي أن الشيخ عليا هنا وأنه قص القصة وهو متأثر وأغنى عليه . »

ثم دعيت لمقابلة الحديوي فلما دخلت وجدت محمد سعيد باشا واسماعيل أباظة باشا فسألني محمد سعيد باشا عن الموضوع وتحدث في صالح الشيخ علي فأخبرته بالحقيقة ، وكان الحديوي وأباظة باشا يتغامزان !

ولما طلب مني محمد سعيد باشا أن أتساهل قلت له : « إن المسألة مسألة شرعية ، فلماذا يطلب الشيخ علي من الحديوي أن يقضى فيها ، وهذا دخول من النافذة لا من الباب ، والاولى أن يعرض الامر على المحكمة الشرعية للفصل فيه . »

فاعترض محمد سعيد باشا علي ذلك محتجاً بأنه ليس من اللائق أن يخلع الحديوي عن نظارة وقف بطريق المحاكم .

فأجبت بآن هذه ليست أول مرة وليس فيها غضاضة ولا مساس بالجانب الحديوي ، لأن الأصل في نظارة الوقف أن تكون لمستحقه ، فإذا لم يوجد أحداً تحكم المحكمة بتنظر الاوقاف عليه ، وفيما بعد إذا اتضح وجود أحد من الذرية عين ناظراً .

فرد محمد سعيد باشا بآن في هذا التصرف ضجة على كل حال .

فقلت له : « إنه كان يشاع عن الجانب الحديوي أنه يطلق يده في خزانة الاوقاف فيخرج منها ما يشاء من النقود ليزعمها على أنصاره وأنا أخشى أن يقال الآن إنه حينما وجد حارساً للخزانة أخذ يوزع منها الهبات والمنح أملاكا ونظارات . »

أما إذا حكمت المحكمة لصالح الشيخ على فإن ذلك يثبت عدم تسامح سموه حتى مع أخصائه في مسائل الأوقاف .

وأخيراً اقترح محمد سعيد باشا ، بدلا من المحكمة الشرعية ، أن تشكل لجنة تنظر في طلبات الشيخ على واعتراضاتي عليها . فأجبت بأنه لا مانع عندي من قبول هذا الحل ، ولكن على شرط أن يكون الشيخ بخافي معني الديوان عضواً في هذه اللجنة .

وقد ألفت اللجنة وكان من بينها فضيلة شيخ الجامع الأزهر والمفتي ومفتي الديوان ووقدم الديوان لها مستنداته وطلبت من الشيخ على تقديم تقريره ، ولكنه لم يقدم شيئاً .

وبعد ذلك أخذ الشيخ يشير حول انتقادات في جريدة المحروسة وسواها ، ومن وقت لآخر كان الحديوي يوجه نظري لهذه الحملة ، فأجيبه بأنني مطمئن لأنني واثق من أعمالي وعالم بحقيقة هذه الحملة وأسبابها .

وأخيراً رأى سموه أن يوجد حلاً لهذه الخصومة وأن أصطلح مع الشيخ على ، فآخبرته أنه لا شيء يمنعني من الصلح ، لأنني غير غاضب عليه .

وقد اقترح اسماعيل أباطة باشا أن يدعونا نحن الاثنين للعدله على مائدته ، وخوفاً من عدم ذهابي في الموعد قال إنه سيحضر ليأخذني ولكنه تأخر عن مواعده فذهبت منفرداً .

ولما رأيته داخلاً تعجب لمجيئي وحدي ووقف لمصاحتي وتقدم كذلك الشيخ علي يوسف فصاحته وقلت له : « ساحلك الله ، فأنا قد تحملت الانتقاد دون كلمة رد واحدة . . . . » فما كان منه إلا أن قال : « هذا هو الذي قتلتني ! »

**أعمالي في ديوان الأوقاف .** عندما تسلمت أعمال الأوقاف كان لازماً علي أن أستعين على مهام هذه المصلحة الواسعة بمعلومات واختبارات رجلين يشرقان على أقسام الديوان ، أحدهما محمد علي دلاور بك مدير الإدارة والحسابات وغير ذلك والثاني محمد سليمان أباطة بك مدير الإيرادات والزراعة ؛ والحق أن كلا منهما كلف : فدلاور بك ذكي ومنظم ونشيط ومحمد سليمان أباطة بك من أحسن الفنيين في الزراعة .

وقد أوليتهما ثقتي وأولياني إخلاصهما ، فكنا نتشاور في المسائل كلا في اختصاصه فاستبشرت خيراً .



محمد علي دلاور بك



محمد سليمان أباظه بك

ولكن بالأسف لم ألبث أن علمت وجود خصام بينهما؛ وانقسم الموظفون حزبين، كل واحد يطعن في الآخر في البارات والمقاهي على مسمع من الجمهور، فتعس بذلك سمعة الديوان فبادرت إلى تلافي ذلك فجمعتهم ونصحتهم باللين للكف عن هذا الخصام الذي يضر المصلحة العامة وأن تكون يداً واحدة في خدمة هذه المصلحة الخيرية، وانهى الحال على قبول النصيحة ونبد الخصام؛ وأظهرت سروري لهما فانصرفا، غير أنه لم يمس على هذا الصلح إلا القليل حتى رجعا إلى ما كانا عليه من النفور، وقد فهمت أن السبب في ذلك عائد إلى أن كل واحد منهما يريد التغلب على الآخر بزيادة النفوذ في الديوان فقررت بأن العلاج الوحيد لذلك هو تغيير هذا النظام واستبداله بوكيل لتوحيد العمل في يده حتى لا تكون هناك منافسة.

وفي أواخر السنة الماضية عرضت فكرتي على الجناب الخديوي فلاحظ صعوبة تنفيذها؛ لأن دلاور بك متم إلى حسين رشدي باشا والآخر معضد من عميد الأسرة الأباضية، اسماعيل أباظه باشا. فقال لي سموه: «وماذا تفعل يا شفيق حينئذ؟»، فاجبته

بأنى أفعل ما فيه المصلحة العامة وأتحمل كل غضب منهما . وأخيراً قبل الخديو الفكرة واستبدلت وظيفتي المديرين بوظيفة وكيل ، ولارضائهما طلبت من المجلس الأعلى زيادة سنى خدمتهما فكانت هذه الوسيلة مرضية لهما .

وبما أضحكنى أن أزهرى بك حضر عندى وقال لى : ما هذه السياسة باشا ؟ لما توليت إدارة الأوقاف ورحبت بهما وأوليتهما ثقتك كنا نحن كبار الموظفين نقول ها هو أيضاً شقيق باشا لعبا به واستمالاه ووضعهما على ككتفيه وما شعرنا إلا أنك نفضتهما فوقنا ،

ومن حظ الديوان وحظى أيضاً أن تعين عبد الرحمن رضا بك الرجل القانونى النزيه فى منصب الوكالة وساعدنى على أعمالى فى المدة الوجيزة التى أقامها فى الأوقاف قبل نقله إلى القضاء ، وتعين بعده عبد الرحمن فهمى بك وهو خير خلف لخير سلف بوله مواقف مشرفة كما سياتى الكلام عنها .

جناح جديد : ضاق بناء ديوان الأوقاف بموظفيه وأعماله فأنشأت به قسماً جديداً تقرر افتتاحه فى يوم ٨ يناير وهو اليوم الموافق لعيد جلوس الخديو . وقد دعوت للاحتفال بافتتاحه كثيرين فى مقدمتهم أعضاء مجلس الأوقاف الأعلى والعلماء وأعضاء مجلس شورى القوانين وبعض قناصل الدول ووكلاء النظارات ومندوبى الصحف العربية والافرنجية .

وكان رؤساء الديوان يستقبلون المدعوين فى حجرة وضع فيها رسم تخطيطى للبناء الجديد من صنع محمود فهمى بك باشمهندس الديوان .

وفى الساعة العاشرة والنصف حضر سمو البرنس محمد على باشا نائباً عن الخديو . وافتتحت الحفلة بالقرآن الكريم ثم وقفت فألقيت كلمة جاء فيها :

« أفتتح هذا البناء الجديد باسم الله فى هذا اليوم المبارك يوم عيد الجلوس للخديو تيمنا به . »

ثم ذكرت ملخصاً لتاريخ الديوان من يوم إنشائه صغيراً حيث كان لإيراده نحو ألف جنيه ، وتنقله فى عدة أماكن تبعاً لاتساعه إلى أن استقر به المقام فى داره الحالية سنة ١٨٩٤ ، ثم إقامته هذا الجناح الجديد ، للحاجة إلى توسعته شيئاً فشيئاً .

ثم شكرت صابر صبرى باشا باشمهندس الأوقاف السابق ومحمود فهمى بك

الباشمهندس الحالى ، وختمت كلمتى بالدعاء للجناب الخديوى وشكر الحاضرين .

ثم تفقد سمو البرنس البناء وأديرت الحلوى على الحاضرين .

وفى المساء أقيمت الزينات على بناء الديوان ابتهاجاً بعيد الجلوس وأقيمت حفلة أقيمت بها كلمة . أشرت فيها إلى الابتهاج بالعيد الخديوى وشكرت بهذه المناسبة للذين عاونونى فى ديوان الأوقاف ، وأبديت أسنى على فراق من انتهت مدة عضويتهم بمجلس الأوقاف الأعلى ، وزحبت بالأعضاء الجدد .

رئيس قسم القضايا : ولقد كانت وظيفة رئيس قسم القضايا خالصة ، فذكر أن زارنى يوماً خالد الفوال بك المحامى فى السنة الماضية وبأدنى بقوله إنه كان مع سمو الخديوى فى مدرسة هكسيوس بحيف وإنه جاء بناء على أمر سموه ليتكلم معى فى عيئته رئيساً لهذا القسم . فدهشت لهذه المفاجأة ولم ترتح نفسى لهذا الأسلوب الذى أراد به التأثير على بإشارته إلى سمو الخديوى . ولما سألت عن مؤهلاته لم يقدم لى شيئاً يميزه عن سواه من المحامين . فصرفته على أن أفكر فى الأمر وقابلت سمو الخديوى وذكرت له ما حدث تفصيلاً وقلت إنه ، وهو لا يمتاز عن سواه ، لن يسعنى تعيينه فى هذه الوظيفة الرئيسية الكبرى ، ولا سيما أنه يوجد بالقسم وكيل قضى زمناً طويلاً فى مباشرة أعماله واكتسب خبرة واسعة وإلماماً بسير القضايا هو خليل إبراهيم بك الذى لا يقل عن خالد الفوال بك من حيث المؤهلات ويمتاز عليه بتلك الخبرة .

بعد ذلك زارنى خالد الفوال بك مرة أخرى ومعه خطاب من رشدى باشا ناظر الحفانية يؤيد فيه ترشيحه لتلك الوظيفة ويثنى على كفاءته ، فأدركت أن سمو الخديوى لابد وأن يكون هو الذى أوحى لرشدى باشا بهذه التوصية . ولكننى لم أتحوّل عن رأى وقابلت سمو الخديوى ثانية وذكرت له أنى إن وافقت على تعيينه فيكون فى وظيفة نائب رئيس للقسم لا رئيساً له . فقوض لى سموه التصرف فى الأمر ، وبالفعل عين خالد الفوال بك بهذا المركز ولم يظهر كفاءته فى تنظيم القسم ولا ترافع مدة وجوده به فى قضية ما . ولما علم الخديوى بذلك أمرنى بالاستغناء عنه عند وضع الميزانية فى أوائل سنة ١٩١٣ باستبدال نائب رئيس .

وقد وردت إلى رسائل كثيرة بتوقعات مبهولة ينتقد فيها كاتبوها توليته هذا المنصب ، ومن بينها كتاب بامضاء (مسلم غيور على مصلحة المسلمين) جاء فيه :  
« نشرت الصحف عقب عيد الجلوس السعيد بأن سعادتكم رقيتم حالة الأوقاف

العمومية مالياً وأدياً وقضيتهم على الأغراض التي كانت السبب في جعل المصلحة فوضى .  
 « منع أنشا نرى أن الوظائف العالية لا تعطى إلا لمن كان محكوماً عليه من  
 الحكومة بالطرد أو التقي الإداري أو المشردين الذين لا مأوى لهم غير البارات والحانات  
 مع توابعهم الذين لا تخلو وظيفة إلا وسرعان ما يعينون فيها بلا مسوغ شرعى أو  
 قانونى مثل « الفوال ، وأتباعه وأتباع تابعيه الذى يشغل أعظم وظيفة ما أنشئت إلا  
 بالمحافظة على حقوق المصلحة الخيرية . . . الخ ،

وأخيراً استطعت إقناع الحديو بضرر وجوده فوافقنى واستغنى عنه .

تنظيم قسم الهندسة : قد لاحظت في قسم الهندسة استقلالاً يفصله عن باقى الأقسام  
 ويجعل إدارة الديوان على غير علم تام بسير الأعمال فيه . فسعيت في وضع النظام اللازم  
 له وصدر الأمر الحديوى فى ١٥ يناير بالموافقة على تشكيل لجنة من كبار أهل الفن  
 لاتمام هذا الغرض تحت رئاسة صاحب السعادة اسماعيل سرى باشا ناظر الأشغال  
 العمومية فقامت اللجنة بالأمر أحسن قيام ووضعت اللائحة الداخلية لقسم الهندسة  
 على ما يور .

عيادة الجذام : ولما وجد بين المرضى الذين يختلفون إلى عيادات الأوقاف  
 ومستشفياتها أشخاص مصابون بمرض الجذام رأى الديوان منذ سنتين عزلمهم عن  
 غيرهم من المصابين بأمراض عادية اعتناء بشأنهم ورحمة بالذين يخالطونهم ، وخصهم  
 بوقت آخر يعالجون فيه باحدى العيادات ، وتبرع الدكتور انجل بك من موظفى مصلحة  
 الصحة العمومية ومن الاختصاصيين فى هذا المرض بمعالجتهم مرة فى كل أسبوع بشرط  
 أن يصرف الديوان ما يتطلبه علاجهم من الأدوية . وما زال يتدرج عدد المرضى فى  
 الزيادة حتى دعت الحال إلى إفرادهم بمكان خاص والاعتناء بشأنهم اعتناء يناسب تلك  
 الزيادة ، فرتب ما تقتضيه إدارة ذلك المكان وبدأ العمل فيه فعلاً من أول هذه السنة  
 وتعين طبيب مساعد للدكتور انجل بك مع الخدمة اللازمين لتيسير العناية بالمرضى  
 وعيادتهم بأكثر مما كان جارياً طولى مدة العلاج .

مستشفى الأمراض غير القابلة للشفاء : لما كان ما عمل بشأن مستشفى الجذام عملاً  
 موفقياً لا يحقق كل ما نرجوه فقد اشتغل الديوان بدرس مشروع لإنشاء مستشفى كبير  
 خاص بالأمراض غير القابلة للشفاء ، فذهبت إلى مستشار المالية وعرضت عليه الفكرة



فاستحسنها كثيراً وخصص لهذا المشروع قطعة من الأرض في جهة البساتين مسطحها ٦٨٩٩٩ متراً ، ولجأنا إلى المتوفر من خيرات وقف المرحومة ممتاز قادن افندي الشهيرة بأم حسين بك لأخذ ما يستلزمه تشييد هذا المعهد من المال وفقاً لما كانت ترمى إليه الواقفة من العطف على الفقراء والمساكين وتخفيف آلام المصابين من البائسين . وسيكون الشروع في بنائه سنة ١٩١٣ .

صندوق الاقتصاد والتعاون : ونظرت إلى حالة المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال فأتممت لهم وضع لائحة لانشاء « صندوق الاقتصاد والتعاون » ليوفروا فيه جزءاً من مرتبهم يضاف إليه من إعانة الديوان ما يسد حاجتهم عند ترك الخدمة ويساعد أسرهم في حالة الوفاة .

وفي أول يونيو عقد مجلس إدارة الصندوق في ديوان الأوقاف برياستي فألقيت خطبة جاء فيها :

« إننا نجتمع اليوم لتعاون بالرأى على القيام بالعمل الجليل الذي عهد به إلينا احتساباً بالبر بالضعفاء وبذل المعونة لأولى الناس بها وأشدهم احتياجاً إليها . »

وذكرت أن التفكير في هذا المشروع سببه أن هؤلاء المستخدمين لا يبقى لهم ما ينفقون منه بعد عجزهم عن العمل ، فالمشروع يهيء لهم وسائل الادخار وتثمين ما يجمع منهم ليكون لهم عدة بعد ذلك ، وذلك فضلاً على غرس عادة الاقتصاد فيهم .

ثم اخترت محمد وجيه افندي (١) سكرتيراً لمجلس الإدارة واحمد افندي زكي رئيس قسم إدارة الخزائن أميناً للصندوقها . وانتخبت لجنة وقفية للأعمال الإدارية من عبد الرحمن فهمي بك الوكيل (٢) و ابراهيم علي بك (٣) مدير إدارة الحسابات واحمد الأزهري بك (٤) والسيد محمود البلاوي والسيد احمد محسن .

تعديل لائحة الديوان : وكان مما يشغل فكري دائماً لائحة الديوان العمومية الصادرة سنة ١٨٩٥ فقد مضى عليها زمن طويل انسعت فيه دائرة العمل وهي على حالها حتى أصبحت غير ملائمة لما تقضى به حالة الثمر والارتقاء . فسعيت في سبيل تعديلها وصدر أمر الخديو في ١٦ مايو بتشكيل لجنة عالية لهذا الغرض تحت رئاسة صاحب السعادة حسين رشدي باشا ناظر الحفانية .

(١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) صورهم موجودة في مجموعة الصور التي أهديت لي عند تركي ديوان الأوقاف - وسيرها القاري فيها بعد

أما اللوائح الخاصة بكل قسم من أقسام العمل في الديوان فقد تم وضع بعضها مثل لائحة المساجد ولائحة الزراعات ولائحة الجباة . ولا يزال الديوان مشغلا بوضع لوائح الأقسام الأخرى حتى يتكون من مجموع هذه اللوائح لائحة الديوان الداخلية .

وقد وجدنا من باب المحافظة والضمان على التقود الموجودة في عهدة صرافى الفروع والمحصلين أن تتفق مع البنك الأهلى على أن يقبل ما يودعونه في خزائنه من زيادة الإيرادات عن المصروفات في كل يوم أو في خزائن البنك الزراعى لحساب البنك الأهلى فى الجهات التى ليس له بها فروع . وفتح لكل مأمورية اعتماد شهرى لدى البنك تأخذ منه ما يلزمها للانفاق فيما يزيد على الإيرادات .

تعليم بعض العلوم الأزهرية : لما كان قانون الأزهر الجديد قد اشترط لقبول المتسبين شروطا لا تتوفر فى كل من يطلب العلم رأينا ألا يحرم من كان من هذا القبيل أن يأخذ نصيبه من العلم ، فخصصنا لهم مساجد معينة يدرس لهم فيها بعض العلوم الأزهرية .

الشعبة الأزهرية لترقية الوعظ : وبالنسبة لما رأيناه من حاجة العامة فى القطر كله إلى وجود وعاظ يقوّمون المعوج من الأخلاق ويرشدونهم إلى ما ينفعهم فى المعاش والمعاد ، شرعنا فى إنشاء « الشعبة الأزهرية لترقية الوعظ والخطابة » ، حيث يمرن فيها الخطيب والواعظ على الطريقة المثلى فى الوعظ وحسن التأثير .

فرش المساجد وإنارتها بالكهرباء للمرة الأولى : ونظرنا فى أمر الآتات فقرشت للمساجد الكبيرة بالبسط الثمينة ونقل ما كان منها من البسط إلى المساجد الأخرى بعد إصلاحها .

ثم أدخلنا النور الكهربائى فى المساجد الكبيرة والمدن التى توجد فيها الكهرباء . ولا يزال الديوان يشتغل للوصول إلى أحسن طرق الإنارة فى المساجد الأخرى .

إلغاء إدارة المساجد بالعهد : وكان من عادة الديوان أن يعطى المساجد بالعهد . بمعنى أنه كان يفوض لبعض الأشخاص مباشرة أمر المسجد من إقامة الشعائر ونحوها نظير مرتب جزئى لا يبلغ حد الكفاية ؛ فالفينا هذه الطريقة التى لا يخفى ما فيها من وجوه النقص والإهمال .

استبدال التقود بالخبز فى المقارىء : ثم طرقتنا باب إصلاح جديد فى أمر كانت

الشكوى منه عامة وهو طريقة توزيع الخبز في المقارىء ؛ لأنه كان من المستحيل أن تصل الحقوق إلى أربابها سالمة من الغش وليس من المتيسر إقامة المراقبة الكافئة للتوزيع . فقررنا استبدال النقود بالخبز . فقامت في وجهنا من أجل ذلك مصاعب جمّة كادت تقضى على المشروع خصوصاً من مفتي الديار ولكن لما وجدت هذه المعارضة طلبت عرضه على المستفيدين فمن قبل كان بها ومن لم يقبل يستمر على الطريقة القديمة ولم يمض إلا قليل حتى اختار المستحقون الطريقة المقترحة فكان هذا أكبر مساعد لنا على تنفيذه .

قسم الصحة : أفاد إنشاء هذا القسم فائدة ظاهرة في نظام الأعمال الادارية بالمستشفيات والعيادات والتكاي والملاجئ التي يديرها ديوان الأوقاف . فاختيرت الأماكن اللائقة ووضعت النظم الكافئة لراحة المرضى وحسن العناية بالفقراء في التكاي . وأدخل على ملجأ الأطفال نظام صالح من ضمنه وجود التعليم الصناعي للذكور وللانات معاً فضلاً عن تعليم القراءة والكتابة والديانة وقواعد الحساب بما يفيد أولئك الأطفال في مستقبلهم .

تنظيم مخزن الأدوية : ووضع نظام جيد للمخزن العمومي يضمن ضبط الوارد والمنصرف من الأدوات والأدوية لجميع الأماكن الصحية مع عدم التبذير والاسراف .

تشديد معهدى طنطا ودمياط : وشيدت معهداً ضخماً لطلبة العلم بطنطا على النظام الحديث بعد أن كان التدريس لهم في المسجد الاحمدى ، وليس فيه متسع لذلك وإقامة الشعائر معاً ؛ وكذلك شيدت معهداً لطلبة العلم بدمياط وسيتم افتتاحه قريباً .

مصاريف المعاهد الدينية : ولا يزال الديوان مهتماً بتنفيذ الاصلاحات التي تضمنتها القوانين الحديثة للمعاهد الدينية الصادرة في ١٣ مايو سنة ١٩١١ وفي ٢٣ يوليو زاد بذلك المخصص لها في ميزانية الأوقاف إلى مبلغ ٦١٩٢٤ جنيه بعد أن كان ١٩٧٠٠ جنيه في سنة ١٩٠٨ .

عدد المأموريات : ظهر لى من ممارسة العمل أن عدد مأموريات الفروع يزيد عن الحاجة خصوصاً في بعض الجهات التي تقاربت فيها مراكز هذه المأموريات تقارباً يئناً ، فألغيت أربع مأموريات حولت أعمالها على المأموريات المجاورة لها فأصبح

عددتها في الوجه البحرى خمساً بعد أن كانت ثمانياً ونقص عددتها في الوجه القبلى من ست إلى خمس .

انتخاب العمال الأكفاء : ولاحظنا أن العمل الكتابى في الفروع فيه تأخير وإهمال مع كثرة شكوى المأموريات من حالة عمالها خصوصاً كتابها الأول ، فرفعنا أسباب الشكاية بانتخاب الأكفاء من الكتبة ورؤسائهم فحسن سير الأعمال وسلكت سبيل الانجاز .

التفتيش الكتابى : وأوجدنا التفتيش الكتابى من أول السنة لضمان السير بها على الوجه المرضى .

مشروعات تحت النظر : وفي نهاية هذا العام تقرر إحالتى على المعاش ( لأسباب سيرد تفصيلها في مذكرات العام الآتى ) فقدمت تقريراً بما أدخلته في الديوان من الإصلاحات في السنوات الثلاث الماضية ، وقد ورد ذكرها في سنواتها ثم أردفت ذلك بذكر مشروعات كانت لا تزال تحت النظر ، وكنت معتمداً إنفاذاً في السنوات المقبلة وهى :

إيجاد الطريقة الموصلة للارتفاع بما يزيد من ريع الأوقاف الأصلية المرصدة على الخيرات عن حاجة وجوه الخير المقررة في الوقفيات ؛ فإن هذه الزيادة تتجمع الآن في خزانة الديوان دون أن يكون له حرية التصرف في توجيهها إلى المنافع التى تعود على سائر القطر والفقراء ، مثل إنشاء المستشفيات العمومية ومنع التسول في الطرق بإقامة الملاجئ ، لا يواء العجزة والمساكين بمن لا قدرة لهم على الكسب .

ومنها تقرير قاعدة تضمن تنفيذ الخيرات المقررة في الأوقاف التى في غير نظر الديوان ؛ لأن الوقفيات تخول لنظارها حق الصرف بمعرفتهم مع أن كثيراً منهم يخالف شروط الواقفين ويضن على وجوه الخير ويتصرف بكيفية تعود بالنفع عليه وحده دون المستحقين من الفقراء والمساكين . فلو أن هذه المبالغ المخصصة في تلك الوقفيات للخيرات استعملت على حقيقة ما وضعت له لعادت على البلد وأهله بالخير الجزيل .

ومنها وضع نظام مفيد لإنشاء المساجد التى ينشئها الديوان والأهالى في أنحاء القطر من جهة العدد اللازم لكل ناحية من النواحي وانتخاب المحال اللائقة بها بعد وضع رسومات لها حسب درجاتها من الأهمية . وأن يلاحظ في إنشاءها ما يضمن

استمرار وجودها على الحالة المرضية مع البحث في أمر المساجد المتخربة الزائدة عن الحاجة .

ومنها تكوين هيئة مؤقتة تابعة لقسم الإيرادات يباشر بها تحقيق الأحكام وتصفياتها بالاستبدال مع تسهيل الطريق لذلك بدلا من توزيع هذا العمل على فروع الديوان في الجهات كما هو واقع الآن .

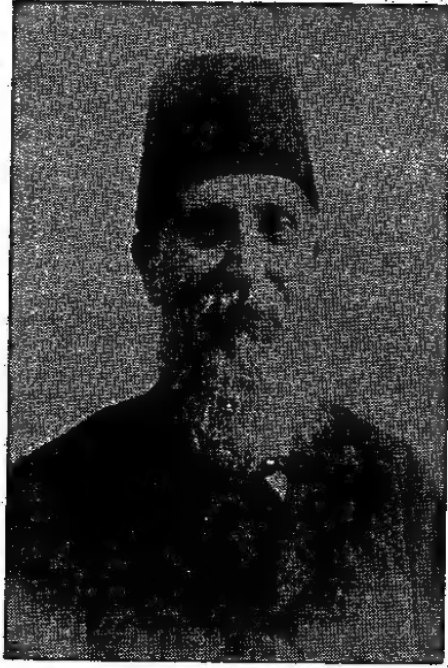
ومنها وضع خطط ورسومات هندسية لجميع العقارات والأراضي التابعة للديوان .  
ومنها تجديد السجلات التي أصبحت بمرور الزمن الطويل عليها وكثرة أيدي الباحثين فيها تؤدي وظيفتها بكل صعوبة مع أنها من ذخائر الديوان الثمينة التي يرجع إليها عند الحاجة في كثير من الأحيان .

ومنها تنظيم الدفترخانة بطريقة تصبح معها قادرة على أداء ما يطلب منها بالسرعة المطلوبة وحفظ ما فيها من الأوراق والمستندات .

إلى غير ذلك من الأبحاث التي يتسع فيها مجال العمل بديوان الأوقاف لدوام ترقيته وحسن الانتفاع العام بوجوه خيراته .

وعلى العموم فاني أترك خدمة هذه المصلحة الخيرية وحالتها المالية في يسر ورواج وحالتها الإدارية على نظام لم يبق فيه مجال للشقاق والنزاع .

ما قاله لي البرنس حسين كامل ورأى ككتشنر عني : بعد تقديم تقريرى عن هذه السنة . للجناب الخديوى زرت البرنس حسين كامل وقدمت له نسخة أخرى من هذا التقرير فشكر لى ثم أثنى على مجهودى فى إصلاح الأوقاف وأضاف قائلا : . إنك يا شفيق باشا قدمت إلى اللورد ككتشنر نسخة من هذا التقرير بالفرنسية وقد حدثته بمجهوداتك القيمة وبكفاءتك وأنتك من المصلحين الذين يفيدون البلاد ويلقبون بوجودهم فى أعلى المناصب ، فرد على ككتشنر بأنه يعلم ذلك ولكنك خديوى صميم . فشكرت للبرنس حسن ظنه بى وقلت : . إننى لا أرى فى وصف ككتشنر لى عيباً .



دروف باشا

الذى عين قومسيراً بمصر بعد سفر الغازى مختار باشا لتشكيل الصدارة  
الاتلافية .